حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٥٩) ٢٠١٤/٠٩/٢٨ م | www.al-badeel.org | Issue (159) 28/09/2014

إغراق سوريا في وحل الإرهاب ومحاربته

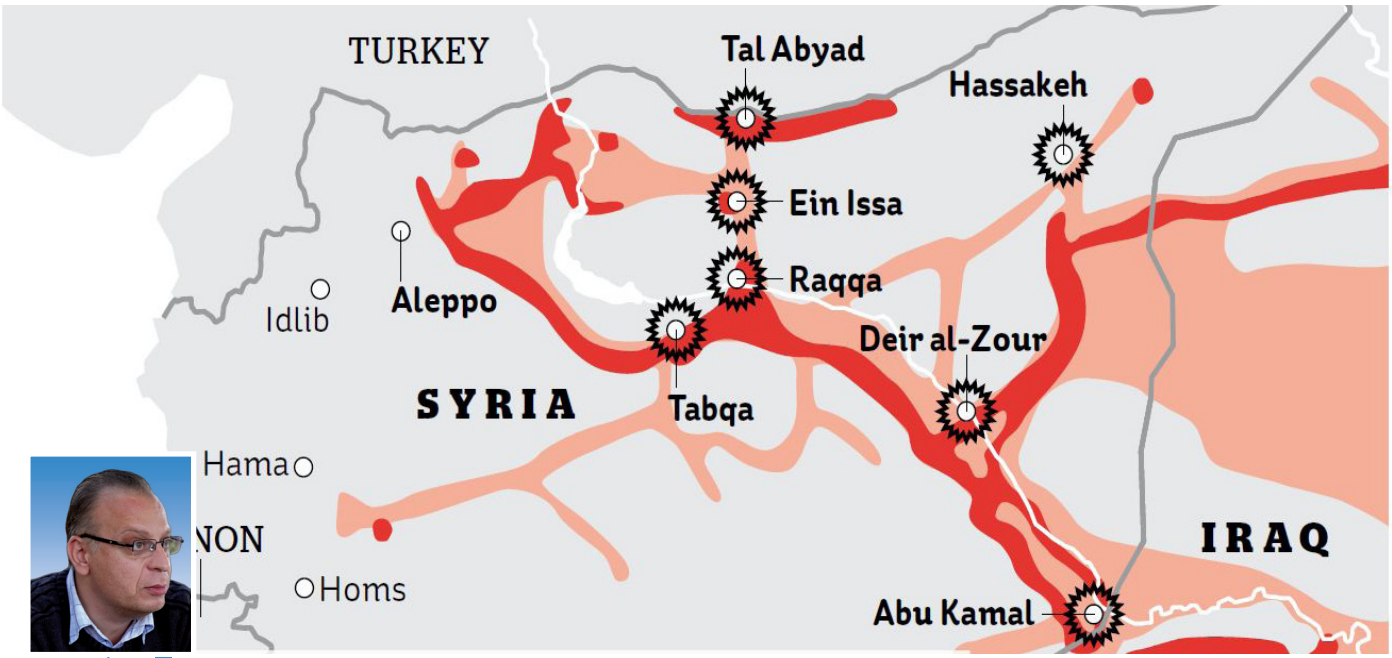

حسام ميرو

ها هي أمريكا تقود مجدداً الحرب على الإرهاب، وتقطع الشك باليقين بما يخص دورها كقائد الحملة الدولية ضد تنامي خطر الإرهاب الذي يعود من خلال تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وهي التي حاربت الإرهاب سابقاً في أفغانستان والعراق وباكستان واليمن، وقتلت أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، لكن من دون أن يعني ذلك نهاية صعود التنظيمات الجهادية.

الحسابات الأمريكية لا تقف فقط عند الإرهاب، أو عند سورية، وهي تأخذ بعين الاعتبار جملة من المصالح القومية، وجملة من الملفات الأساسية، كما في علاقتها مع طهران والملف النووي، ووقف الطموحات الروسية التي تنامت من خلال الملفين السوري والأوكراني، وأهمية أن يكون لها دور رئيس في تشكيل الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحها، خاصة مع عدم ثقة الأطراف الرئيسية في الشرق الأوسط ببعضها البعض.

أما بالنسبة للسوريين، فإن الحرب ضد تنظيم "الدولة" على أراضيهم ستأخذ بحسب التصريحات الأمريكية والأوروبية سنوات، وهو ما يعني استمرار المعاناة، دون أية آفاق بوجود حلول فعلية لمأساتهم، ودون أن يعني ذلك بالضرورة القضاء على الإرهاب بشكل نهائي، فما زالت كل الدول التي خاضت فيها أمريكا حروباً ضد الإرهاب تعاني من استمرار التنظيمات المنتمية إلى "القاعدة" أو التي تنتهج نهجها، كما أن كل تلك الدول اليوم هي في عداد الدول الفاشلة.

لقد تصارعت القوى الإقليمية والدولية من خلال الساحة السورية، وسمحت من خلال (الصراع) بتدهور سورية نحو أوضاع كارثية، فقد تفككت الكثير من بنى الدولة ومؤسساتها على مساحات واسعة من البلاد، وتفكك الجيش السوري عبر زجه في وجهه الانتفاضة إلى ميليشيا تدافع عن النظام في حلقته الضيقة، وخسر الاقتصاد السوري عقوداً من التنمية، كما خسرت سوريا أهم كوادرها الأكاديمية التي هاجرت بحثاً عن الأمان والعمل، وتعمق الشرخ بين مكونات الشعب السوري، وطفت إلى السطح المذهبية والمناطقية والعشائرية والانتهازية السياسية، وتحول عدد كبير من السوريين على طرفي الصراع إلى مقاتلين يعيشون من خلال بندقيتهم، دون أن ننسى عدد الضحايا والمهجرين والنازحين، وهي أرقام مرعبة يعرفها الجميع.

وخلال الصراع، فتحت الحدود السورية على مصراعيها أمام أعداد كبيرة من الجهاديين، ولم يكن هذا سراً على استخبارات الدول الإقليمية والغربية، والتي أصبحت تعرف عن سورية أكثر مما يعرفه السوريون أنفسهم، كما أن تقديرات الكثير من مراكز الأبحاث قد أشارت إلى أن السماح بتفكك الدولة وحدودها سيؤدي إلى صعود الإرهاب، لكن العالم وقف متفرجاً أمام صعود الفكر التكفيري والتنظيمات الجهادية، وذلك في الوقت نفسه أحجمت الدول الغربية وغيرها عن دعم القوى الديمقراطية والمعتدلة العسكرية والسياسية، وهو ما جعل الساحة السورية مستباحة أمام القوى المتطرفة، حيث لا توجد بدائل قوية.

لطالما تحدثت الإدارة الأمريكية عن ضرورة وجود بديل معتدل عن نظام الأسد، لكنها لم تدعم فعلياً هذا الخيار، بل راحت تشكك في إمكانية القوى المعتدلة، حتى بات تنظيم مثل "داعش" ملاذاً للكثير من القوى العسكرية، نظراً لما يتمتع به من مصادر مالية كبيرة في الوقت الذي تعاني فيه الفصائل الأخرى من نقص في التمويل والسلاح.

هل يمكن حقاً محاربة الإرهاب في سوريا في ظل بقاء الأسد واستعصاء الحل السياسي؟ هذا السؤال الذي يردده سوريون يشككون في إمكانية التحالف الدولي القضاء على الإرهاب إذا بقي الحل السياسي غائباً، إذ لا يمكن مطالبة السوريين بدفع ثمن محاربة الإرهاب في الوقت الذي يسمح فيه للنظام بالبقاء.

اليوم يقف السوريون أمام مرحلة أخرى لا تقل قساوة عن سابقاتها، فمن المتوقع أن يقع مدنيون كثر ضحية الضربات الجوية التي يشنها التحالف الدولي، كما أن الأوضاع الاقتصادية ستزداد سوءاً، وسيفر الكثيرون من جحيم الضربات أو من بطش التنظيم، بالإضافة إلى المعارك التي ستنشأ بين "التنظيم" وفصائل أخرى، وكل ذلك يعني مزيداً من الدمار والموت.

سورية، تتحول إلى مستنقع كبير، عنوانه الإرهاب والحرب عليه، ويقول التاريخ القريب أن كل الحروب ضد الإرهاب التي لا يرافقها حل سياسي من شأنها أن تزيد الدمار دماراً، وأن تقضي على كل ما تبقى من الدولة، وتمزق الشعب والأرض، فهل هذا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً لسورية؟.

بريطانيا وتركيا تنضمان للتحالف الدولي ضد «الإرهاب»

قرار أممي بمنع تجنيد وسفر المقاتلين للمشاركة في الصراعات الخارجية

رويترز- وكالات :

طالب مجلس الأمن الدولي، يوم الأربعاء الماضي، كل الدول بأن "تجرم بشدة سفر مواطنيها إلى الخارج للقتال مع جماعات متشددة أو لتجنيد آخرين أو تمويلهم للقيام بذلك" في تحرك أثاره صعود تنظيم "داعش".

وفي جلسة رأسها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وافق المجلس المؤلف من 15 دولة بالإجماع على مسودة قرار صاغته الولايات المتحدة يلزم الدول "بمنع وقمع" تجنيد وسفر المقاتلين المتشددين إلى الصراعات الخارجية.

وصدر القرار بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يجعله ملزماً للدول الأعضاء في المنظمة الدولية البالغ عددها 193 دولة، ويعطي مجلس الأمن سلطة فرض قرارات بالعقوبات الاقتصادية أو القوة.

وذكر أوباما بتأكيد الخبراء أن نحو 12 ألف مقاتل أجنبي وفدوا من أكثر من ثمانين بلداً انضموا في الأعوام الأخيرة إلى التنظيمات المتطرفة في العراق وسوريا.

من جهة أخرى، تبنى النواب البريطانيون الذي عقدوا جلسة طارئة بعد ظهر الجمعة بغالبية كبيرة مذكرة للحكومة تجيز توجيه ضربات جوية في العراق ضد "داعش".

والموافقة على هذا النص تعني انضمام بريطانيا رسمياً الى التحالف العسكري الدولي، وكان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قد حثّ البرلمان على التصويت بالموافقة على "سنوات" من الغارات الجوية ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق قائلاً إن التنظيم ارتكب جرائم وحشية "مروعة" ويشكل تهديدا مباشراً لبريطانيا.

واستدعى كاميرون أعضاء البرلمان من العطلة الصيفية في جلسة خاصة بعد أن حشد الدعم بين حزبي المحافظين والعمال للضربات ضد الدولة الإسلامية.

وقال كاميرون أمام البرلمان "هل هناك تهديد للشعب البريطاني؟ الجواب هو نعم" مشيراً إلى اعتقاده بأنه يجب أن تستمر العملية "لسنوات" لتؤتي ثمارها.

وأضاف "ما يحدث ليس تهديدا في الجانب النائي من العالم. إذا بقي الوضع على ما هو عليه سنجد أنفسنا بمواجهة خلافة إسلامية إرهابية على شواطئ البحر المتوسط، وعلى الحدود مع دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، لديها نية معلنة ومثبتة للهجوم على بلادنا وشعبنا".

وأكدت الحكومة التركية تحت ضغط حلفائها الغربيين الجمعة أنها مستعدة لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة بما في ذلك العسكرية لمحاربة مقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية. وقال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في خطاب ألقاه أمام المسؤولين في حزب العدالة والتنمية الحاكم "إذا كان هناك عملية أو حل عسكري يمكنه أن يعيد السلام والاستقرار إلى المنطقة فإننا ندعمه".

وأضاف "سنتخذ كل التدابير اللازمة لحماية الأمن القومي". وكانت تركيا رفضت حتى الآن الانضمام إلى الائتلاف العسكري الذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

أما الحكومة الألمانية فقدمت تأييدها الواضح للغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في سوريا، وقال متحدث باسم المستشارة الالمانية انجيلا ميركل إن دمشق لم تحتج.

ومن غير المرجح أن تنضم ألمانيا حتى الآن إلى الهجمات التي تشنها الولايات المتحدة ودول عربية ضد مقاتلي الدولة الاسلامية في شمال وشرق سوريا وإن أرسلت أسلحة ومدربين عسكريين للقوات الكردية التي تحارب الدولة الاسلامية في العراق.

وقال المتحدث باسم ميركل شتيفن زايبرت "الهجمات في شمال سوريا لا تخص سوريا أو الحكومة السورية، بل هي لمساعدة الحكومة العراقية لتدافع عن العراق ضد هجمات تشنها الدولة الإسلامية من سوريا".

وفي تطورات الموقف الفرنسي، قال وزير الدفاع جان إيف لو دريان لإذاعة "آر تي أل" الخميس الماضي، إن إمكانية مشاركة بلاده في الغارات ضد مواقع تنظيم الدولة في سوريا تبقى أمراً مطروحاً، رغم استبعاد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ذلك في وقت سابق، وفي ظل تأكيدات باريس أن المشاركة الفرنسية ستقتصر فقط على أهداف في العراق.

الهجمات في شمال سوريا لا تخص سوريا أو الحكومة السورية بل هي لمساعدة الحكومة العراقية

وجاءت المشاركة الفرنسية في الغارات في وقت تشهد فيه فرنسا موجة استنكار عارمة بعد مقتل الرهينة الفرنسي في الجزائر إيرفي غورديل، الذي اختطفته جماعة تزعم أن لها علاقة بتنظيم الدولة الإسلامية، وسبق أن هددت بإعدام غورديل إذا لم تتراجع فرنسا في غضون 48 ساعة عن ضرباتها الجوية في العراق.

وبما يخص إمكانات تنظيم "الدولة" بتجنيد المزيد من العناصر، فقد أكده المرصد السوري لحقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي، انضمام أكثر من 200 مقاتل لتنظيم الدولة الإسلامية في محافظة حلب بشمال سوريا منذ قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن الولايات المتحدة ستضرب التنظيم المتشدد في سوريا.

وذكر المرصد أن معظم المجندين الجدد كانوا من جبهة النصرة، وهي الجناح الرسمي لتنظيم القاعدة في سوريا، ومعظمهم سوريون. وأضاف أن الرجال الذين انضموا إلى التنظيم في الأسبوع الذي أعقب خطاب أوباما من 15 جنسية مختلفة.

هذا ويستقطب التنظيم العديد من الأجانب من دون مختلفة، وفي هذا السياق فإن الحكومة اليابانية ما زالت غير متأكدة من المعلومات التي تشير إلى انضمام تسعة من مواطنيها إلى صفوف التنظيم، وهي معلومات نسبها قائد القوات الجوية اليابانية السابق توشيو تاموجامي إلى مسؤول كبير في الحكومة الإسرائيلية.

إشارات استفهام حول نجاعة الضربات على «داعش»

سوريون : «التنظيم» لا يمتلك أهدافاً ثابتة والمدنيون هم الخاسر الأكبر

عصام عطا الله

بدأت الضربات الجوية لقوات التحالف الدولي بقوة وبزخم كبيرين على أمل توجيه ضربة قاصمة لتنظيم الدولة الإسلامية تمهيداً لاجتثاثه، أو إدخاله غرفة الإنعاش على الأقل، لكن على ما يبدو أن الرياح تجري بما لا تهوى قوات التحالف، فمنذ اليوم الأول الذي استيقظ فيه أهل الرقة وعدة مدن سورية مذعورين ظناً منهم أن القيامة قد قامت وأن إسرافيل ينفخ في الصور بدأت بوادر الفشل، وتعززت هذه البوادر في الأيام التالية، فبدا أن قوات التحالف هدفها إدخال السوريين في جحيم آخر إضافة لجحيم الأسد، وليس القضاء على الإرهاب.

أصوات الانفجارات المدوية التي زلزلت القلوب، وكادت تخلعها من مكانها حسبها السوريون في بادئ الأمر أنها أبادت تنظيم الدولة، لتتكشف الحقائق لاحقاً، ويظهر أن تنظيم الدولة الرابح الأكبر، والخاسر قوات التحالف والثورة السورية لأن أهداف الضربة تبتعد عن تحقيق أهدافها.

أكثر من 150 ضربة صاروخية وغارة جوية لم تسفر إلا عن مقتل العشرات من عناصر التنظيم، مما يعني أنّ التحالف يلزمه عدة غارات حتى يقتل واحداً من تنظيم الدولة!

أبو حارثة مقاتل في التنظيم قال: بفضل الله ومنته ردّ الله أصحاب الصليب وأعوانهم من المرتدين خاسئين يجرون أذيال الخزي والخسران، وستكون أموالهم التي ينفقونها في قتل المسلمين حسرة وندامة، ونبشرهم أنّ دولة الخلافة باقية وتتمدد حتى تصل إليهم وتنزلهم عن عروشهم، فهم لن يستطيعوا أن يأتوا أكثر من الموت الذي نسعى إليه ويفرون منه، وهذه الضربات ستزيد من عزيمتنا، ولن تثنينا عن مقارعة الطواغيت وإذلالهم، ليسود شرع الله وينعم المسلمون بعدل الإسلام ورحمته.

حجم الأعداد القليلة لقتلى تنظيم الدولة ترك أكثر من إشارة استفهام حول نجاعة هذه الضربات، فكم سيكون عدد الضربات حتى تحقق جزءاً من أهدافها، ولا سيما أن أعداد التنظيم آخذة بالتزايد لا بالنقصان، هل سيتطلب الأمر تدمير سورية حتى نقول إن الحرب على الإرهاب انتصرت؟ ، فالتنظيم أخلى المقرات، وأصبح بين المدنيين، والمنشآت التي تقصف ملك للسوريين وليس لتنظيم الدولة.

قاسم ن طبيب: ما الفائدة من قصف مقرات (مبنى المحافظة، حقول النفط،...) خالية من العناصر؟! أيهدفُ التحالف إلى القضاء على الإرهابيين أم تدمير ما عجز الأسد عن تدميره، منشآت للوطن، ولا أصدق أن التحالف لا يعلم أنها أصبحت خالية من عناصر التنظيم، فمنذ أعلنت أمريكا نيتها ضربهم في سورية أخلوا مقراتهم، هذه أشياء يعرفها الصغير قبل الكبير، وليس معقولاً جهل التحالف بهذه المعلومات.

ومما أبعد الضربة عن تحقيق أهدافها وأنذر بفشلها تجاوزها تنظيم الدولة لتشمل فصائل أخرى، مما جعل السوريين يضعون كثيراً من علامات الاستفهام والتعجب، وهو ما أحرج بقية الفصائل التي يصنفها الغرب على أنها معتدلة، فهل يهدف التحالف إلى ضرب الإرهاب أم يهدف إلى ضرب القوى المعادية للأسد؟!.

عدنان محامي: فوجئنا بضرب مقرات جبهة النصرة، وغيرها من الفصائل المقاتلة، وأكثر ما أثار استغرابنا ضرب ما يسمى جماعة "خراسان"، فأنا من أبناء الثورة وأعرف كل الفصائل لكني لم أسمع بهذا الفصيل، والأنكى من ذلك حديثهم عن إحباط عملية إرهابية كان تنظيم "خراسان" سيقوم بها في أمريكا. أمر مثير للسخرية ويدل على مدى استخفافهم بالعقول، العملية الإرهابية كانت ستتم بأمريكا وأحبطوها في سورية، فهل كان يمتلك تنظيم "خراسان" المزعوم صواريخ عابرة للقارات دمرتها أمريكا في سورية؟! يبدون أنهم يريدون دعم الأسد، ولم يجدوا وسيلة لذلك سوى ذريعة محاربة الإرهاب التي ستكون غطاء لضرب القوى الثورية.

ومما يبشر بفشل هذه الضربات عدم امتلاك بنك للأهداف الخاصة بالتنظيم، فالتنظيم يفرض منذ فترة حظراً للتجول ليلاً قام به بإخلاء مقراته، كما قام بتغيير كل مواقعه، والقسم الأكبر تغلغل بين المدنيين، فالتنظيم لا يمتلك جيشاً نظامياً ولا يملك مطارات أو قطع عسكرية واضحة المعالم.

أم فاطمة (مواطنة): مقرات التنظيم بلا عناصر، لقد رأيناهم من الشرفات يخلون مقراتهم منذ فترة تحت جنح الظلام، وما بقي من عناصره يقيمون ويعيشون بين المدنيين، فأنت ندر أن تجد شارعاً لا يسكن فيه عناصر من التنظيم، فمن المستحيل استهداف عناصر التنظيم دون ارتكاب مجازر بحق المدنيين، لقد أصبحنا بين نيران الأسد والتحالف وتنظيم الدولة، وليس لنا إلا الله.

ولعل اللافت خروج مظاهرات في حلب وإدلب ومدن سورية أخرى من المناطق التي تم التظاهر فيها سابقاً ضد التنظيم، هذه المناطق طردت تنظيم الدولة وتحمل عداءً له، وهتفت ضد التحالف، وحيّت الثوار، ومستنكرة استهداف المنشآت الحيوية واستهداف المدنيين.

أحد منظمي المظاهرات أيام النظام أبو أحمد: أمريكا كاذبة، والدول العربية عبد ذليل لأمريكا، فالشعب السوري يذبح من ثلاث سنوات ونصف لم يجرؤ فيها العرب على تقديم سلاح نوعي نرد به عدوان الأسد، واليوم طيرانهم يصول ويجول لمحاربة التنظيم، يبدو أن أمريكا تسعى لإعادة تأهيل الأسد، وذلك لا يتم إلا بالقضاء على أعدائه، وللأسف نجد العرب الذين خدعونا سنيناً بدعم الثورة يساهمون بهذا المخطط . ويضيف أبو أحمد: نحن نعلم أن التنظيم لا مستقبل له في سورية، وغالبية الناس ضد التنظيم، ولكن الغرب والعرب بطرقهم العبثية هذه تزيد شعبية التنظيم المعدومة من حيث المنطق العقلاني وعقليتهم القاسية، نحن العرب عاطفيون، والتنظيم ينتظر هذه الفرص ليثبت مزاعمه، ويستقطب مزيداً من الشباب المندفعين.

والقصف الأخير على آبار النفط يثير تساؤلات كثيرة في مناطق تنظيم الدولة، هل قصف آبار النفط يحقق انتصاراً على التنظيم ويضعفه اقتصاديا أم يعطوا للتنظيم ذريعة لرفع أسعار النفط، ولا سيما نحن مقدمون على فصل الشتاء، ولا يصل لمناطق التنظيم نفط مكرر واعتماد الناس على النفط المكرر محلياً، يقول أبو محمود عضو مجلس محلي في مناطق تنظيم الدولة سابقاً: قصف آبار النفط يزيد معاناة الأهالي الفقراء، وبالتالي زيادة الحاقدين على الغرب والعرب، الذين وقفوا بوجه الثورة السورية بمنع تسليحها، والنتيجة انضمام المزيد تحت تأثير المظلومية وازدواجية المعايير تجاه القضية السورية، ومن ناحية أخرى بدأ تجار النفط من اليوم الأول للقصف بالتلميح برفع الأسعار متقاسمين الكعكة مع تنظيم الدولة الذي لا يوفر مناسبة للكسب، بعد أن أعلن أن كيلو الخبز ب 65 ليرة اعتباراً من هذا الأسبوع.

يتساءل كثر: هل كان المطلوب ترك سوريا لحماقة النظام حتى ينمو التطرف، في الوقت الذي ترك السوريون لمصيرهم بين الموت واللجوء، بين إرهاب الأسد وإرهاب الدولة الإسلامية؟ وهل الحل اليوم هو عبر هذه الضربات التي ستكلف سوريا المزيد من الدمار والضحايا المدنيين، خاصة أن تقديرات التحالف تقول بأن القضاء على الإرهاب ربما يستغرق سنوات؟ وبهذا الصدد يقول أبو علاء (الرجل الستيني): ما هكذا تورد الإبل يا سعد.

هل من جدوى حقيقية للحرب الجوية ضد الإرهاب؟

موسى القلاب*

بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبمشاركة عدد من الدول العربية شن حرب جوية على مواقع الدولة الاسلامية "داعش" في كل من العراق وسوريا. ليس صعباً أن تصيب وتدمر القنابل والصواريخ التي تُطلق جواً من القاذفات والطائرات المقاتلة وكذلك صواريخ "توما هوك" من المدمرات البحرية الامريكية المتمركزة في البحر الاحمر والخليج العربي، أهدافها الارضية، حيث أن معظم تلك الاهداف مكشوفاً ولا تتميز بأية تحصينات أو تمويهات تُذكر. يُضاف لذلك أن "داعش" ليس لديه أية أسلحة ضد الجو، خصوصاً الصواريخ ومدفعية مقاومة الطائرات، وعليه فإن قوات التحالف تمتلك بلا شك زمام المبادرة وحرية المناورة والسيطرة الجوية المطلقة على مسرح العمليات كاملاً من دون أي تدخل مضاد.

لقد صورت وصنفت هيئات الاستخبارات والعمليات الامريكية والحليفة المشتركة، كافة الاهداف الثابتة والمتحركة ل "داعش"، ووضعتها مسبقاً في بنك للمعلومات، وقامت بتحديد الأسلحة المناسبة لهذه المهمة، وعليه جرى تخصيص الذخائر التي تكفل عملية إصابة وتدمير الأهداف المنتخبة، وليس جميعها في مسرح مترامي الأطراف تبلغ مساحته حوالي ألف كيلو متراً مربعاً.

جاء في مقدمة الأهداف التي يجري ضربها وتدميرها خلال الايام الاولى من هذه الحرب الجوية، مراكز القيادة والسيطرة ومستودعات الذخائر والأسلحة وميادين التدريب والحقول والخزانات النفطية وعدد من الآليات المقاتلة والعربات المسلحة، وأية موارد ووسائل مواصلات قد تستخدم لصالح عناصر "داعش" المقاتلة.

كل ذلك ينفذ من الجو في غياب وجود أية قوات برية على الارض في الساحتين العراقية والسورية، ما يجعل عملية السيطرة على الأرض خارج متناول قوات التحالف التي لن تنشر أية قوات برية كما أعلنت الإدارة الامريكية مراراً وتكراراً، حسب استراتيجية الرئيس باراك أوباما التي أعلن ملامحها الرئيسية في عام 2009 حول الحرب على الإرهاب في أفغانستان وباكستان. نصت الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تحارب الإرهاب لوحدها، بل سيكون هنالك حلفاء مشاركون من خلال دور عالمي في هذا الخصوص، لكن القتال على الأرض بقوات برية يجب أن تقوم به الدول المعنية نفسها، لا أن تقوم به الولايات المتحدة وحلفائها من الغرب والشرق على حد سواء.

تشير الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بوضوح إلى أن الحرب البرية ضد "داعش" في المسرح العراقي سيقوم بها الجيش العراقي وقوات البشمركة في إقليم كردستان. وفي سوريا، و(بما أن النظام السوري مستبعد كلياً من المشاركة بأي عمليات مسلحة في هذا الإطار)، فإن الجيش الحر والمعارضة السورية المعتدلة هي صاحبة الدور القتالي المستقبلي، حسب ما أعلنته واشنطن.

لكن على المدى القصير ليس بمقدور الجيش العراقي المُنهك جراء هزيمته في الموصل والأنبار خلال شهر يونيو الماضي أمام "داعش"، وقوات البشمركة الضعيفة تسليحاً وامداداً، وكذلك المعارضة السورية الضعيفة، المشاركة بأية عمليات قتالية برية فاعلة وواسعة النطاق، لأسباب متعددة، حيث يلزم الجميع مراحل متتالية من إعادة التدريب والتأهيل والتسليح، وتعزيز القوى البشرية، قد تمتد الى بضعة سنوات.

هذا الوضع يعني فعلياً أن لا نية وليس بمقدور كافة الأطراف المتحالفة في الحرب على "داعش" نشر أية قوات برية مدرعة أو ميكانيكية او قوات عمليات خاصة(كوماندوس ومظليين) في المدى المنظور، ما يضطر عناصر "داعش" المقاتلة إلى البقاء والتمركز وإعادة الانتشار ضمن مناطق الحاضنة الشعبية الممتدة عبر حوض الفرات في العراق وسوريا، إضافةً للموصل وشمال شرق سوريا. تلك المناطق مؤلفة من مدن وبلدات وقرى وأرياف وتجمعات سكانية، ليس لها من خيار في ظل هذه الاوضاع المعيشية المتردية، وعدم وجود أية خطة دولية لإعادة إعمارها وتأهيلها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وأمنياً، سوى الارتماء في أحضان "داعش" الثرية، قسرياً أو عن طيب خاطر.

من هذا المنظور، يبدو أن الحرب ضد "داعش" سوف تطول زمنياً، وتزداد تعقيداً وصعوبةً، وقد تتسبب بوقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين المنتشرين في المناطق التي تسيطر عليها "داعش" ما يجعل استمرار العمليات القتالية الجوية من دون جدوى في هذا الشأن. وقد تثير الكثير من الاحتجاجات الدولية لاحقاً، سواءً في الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والحفاظ على أرواح المدنيين في مناطق الصراعات المسلحة، أو في المجتمعات الغربية والإسلامية والعربية المناهضة للتحالف الدولي، والتي تستفزها الشكوك والريبة حول عدم جدية الحرب على الإرهاب بمجملها. مثل هذا الوضع اللا متناسق والمختلف عليه بعد فتور تدريجي مع الزمن، قد يؤدي إلى إضعاف وتراجع التحالف الدولي دون إحراز نتائج إيجابية ملموسة. ذلك لأن الحرب على الإرهاب التي بدأتها الولايات المتحدة في عام 2001 جواً وبراً على تنظيم القاعدة وطالبان في أفغانستان لم تحسم بعد، رغم مقتل أسامة بن لادن.

وكذلك الحال في اليمن يزداد سوءاً رغم قنص الطائرات الامريكية زعيم القاعدة انور العولقي من الجو، وقتل الكثير من القادة الميدانيين للتنظيم لم يجدي نفعاً خلال السنوات الماضية، وها هي العاصمة صنعاء تسقط بيد الحوثيين في وقت يسير الجنوب فيه نحو الانفصال.

أما مقتل زعيم القاعدة مؤخراً في الصومال "أحمد عبدي" بواسطة طائرة مسيرة أمريكية، فإنه لم يوقف عمليات حركة الشباب عن تفجير مقر استخبارات الحكومة الصومالية، واستمرار العمليات القتالية ضد القوات الأفريقية المنتشرة على الارض في الصومال.

من هذا المنطلق يتضح أن عمليات التحالف الدولي التي قد بدأت للتو من الجو في العراق وسوريا، لن يكون بمقدورها هزيمة "داعش" والإرهاب عما قريب، في ظل تناقضات محلية وإقليمية ودولية عميقة، ما يجعل الوضع على الأرض أكثر اشتعالاً ودمويةً، وقد يجر المنطقة برمتها الى حالة غير مسبوقة من الفوضى والتخبط.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث- دبي

ملاحظات حول المفهوم الإسلامي لـ «الشورى»

■ حكم عاقل

لم يحدد القرآن الكريم معالم واضحة للمجال السياسي الإسلامي، وإنما تكوّن هذا المجال عبر التراكم التاريخي، أي نتيجة لسنة النبي في إرسائه ووضع خطوطه العريضة، ومن ثم اسهامات الخلفاء الراشدين في إرساء أسس الدولة الاسلامية وتوسيع حدودها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، حتى ظهور نمط الدولة الإسلامية على غرار "الإمبراطوريات المعاصرة" ابتداءً بالعهد الأموي.

أما بالنسبة إلى مبدأ الشورى كأحد العناصر المهمة في هذا المجال السياسي، التي يذهب البعض الى اعتبارها مساوية للديموقراطية بالمفهوم المعاصر، فأشار النص القرآني إليها في مواضع عدة حاضاً عليها، وداعياً الحاكم إلى العمل بها كما في قوله تعالى: ((وأمرهم شورى بينهم)) (الشورى/ 38)، وكذلك قوله: ((يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون)) (النمل/32). وقد طبّق النبي مبدأ الشورى في الكثير من المواقف، لا سيما في معركة الخندق حين عمل بمشورة سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة لصد هجوم قريش، وبعده طبّق مبدأ الشورى بدرجات متفاوتة في عهد الخلفاء الراشدين ومن تبعهم. لكن هذه الشورى لم تكن إجراء منظماً قائماً على المؤسسات، وبالتالي لم تشكل سلطة إلى جانب سلطة الخليفة.

حتى أن الفقهاء اختلفوا حول حكم الشورى، وانقسموا إلى فريقين: فريق يرى الندب (الاستحباب) وفريق يرى الوجوب. ويبدو أن الرأي الأول هو السائد. وقد رأى أن الشورى ليست من المبادئ التي تُلزم الحكام، ولكنها مُستحبة. فإذا قام بها الحاكم استحق الثواب في الآخرة والثناء في الدنيا، وإذا لم يقم بها وتركها فلا حرج عليه في ذلك. فهذه الشورى لم تكن ملزمة للحاكم بدليل قوله: ((فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)) (آل عمران/59). فالنبي هو في نهاية المطاف من يقرر وهو غير ملزم باتباع رأي المشاورين. وأن المقصود في هذه الآية ((وشاورهم)) هما صاحبي الرسول أبي بكر وعمر بن الخطاب فقط، فهي ليست من النوع الواجب اللازم، ولكنها من المستحب الحسن.

أيضاً لم تقترب الشورى من معنى ممارسة السلطة السياسية من جانب أهل "الحل والعقد" أو أهل الشورى، ولم يتمتع هؤلاء بصفة تمثيلية بل بصفة تعيينية. فتذكر مصادر التراث الإسلامي المتعددة أنه لما كان عمر بن الخطاب على فراش الموت عيّن رهطاً من الصحابة ليختاروا في ما بينهم خليفة للمسلمين. وقد اختار ستاً من الصحابة وصفهم بأن النبي قد مات وهو راض عنهم، وهم: عثمان بن عفان، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص، الزبير بن العوام، طلحة، وعلي بن أبي طالب. وأمر عمر الصحابي صهيب أن يصلي بالناس ثلاثة أيام (وهي المهلة الممنوحة لاختيار خليفة)، وأن يُدخل هؤلاء الرهط بيتا ويقوم على رؤوسهم فإن اجتمع خمسة على رجل وأبى واحد، على صهيب أن يطيح رأسه بالسيف. وإن اتفق أربعة وأبى اثنان يضرب رأسيهما وإن رضي ثلاثة رجلا وثلاثة رجلا فعليه أن يكون مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف.

بصفته "رسول الله" إلى الناس كافة تمكن محمد بن عبد الله من جمع كلمة العرب وتوحيد صفوفهم تحت راية الدين الإسلامي، ومثلت "الخلافة الراشدة" لا سيما خلافة أبو بكر وعمر امتداداً للثورة الاجتماعية التي جاء بها الإسلام، فحافظ الخلفاء إلى حد معقول على تلك المبادئ التي نظمت علاقتهم بالجمهور والقائمة على العدل، وذلك قبل أن تظهر العصبية القبلية مجدداً لتلعب دورها في نظام الحكم، لاسيما منذ عهد عثمان، و حتى استتباب الأمر لمعاوية بن أبي سفيان، إذ اتخذت الدولة الإسلامية طابعاً مختلفاً عما كانت عليه في عهد البعثة والخلفاء الراشدين حين اتصفت ببساطتها وغياب تراتبية السلطة، بل اقتربت البنية الإدارية فيها، كما أسسها الأمويون وطورها العباسيون، من البنية الإدارية لنموذج الدولة الإمبراطورية (الفرس والروم). هنا ابتعد عن مفهوم الثورة الاجتماعية للإسلام وعُمل بنظام الوراثة. فقام الحكم على اساس وراثة مدعومة بالعصبيات وعمل بعض الدوائر الفقهية على إسباغ صفة دينية على الحاكم. فانتقلت فكرة الواحدية من المجال الديني إلى المجال السياسي. وحوفظ على البيعة كأمر شكلي هدف إلى إضفاء الشرعية على الحكم. وفي هذا السياق قدّم عمر بن عبد العزيز دلالات مهمة حين قال لعمّته التي أتت محتجة على مصادرته لأموال بني أمية: "إن رسول الله مات وترك الناس على نهر مورود، فولي ذلك النهر بعده رجلان لم يستخصا نفسيهما وأهلهما منه بشيء، ثم وليه ثالث فكرى منه ساقية، ثم لم يزل الناس يكرون منه السواقي حتى تركوه يابساً لا قطرة فيه. وأيم الله لئن أبقاني الله لأسكرن تلك السواقي حتى أعيد النهر إلى مجراه الأول" "الأغاني" 9/248 و"شرح نهج البلاغة" 4/141.

تنوعت صور قمع الحريات والمعارضة الدينية السياسية، فغابت أو غُيِّبت مفاهيم العدل والشورى من قاموس السلطة، وبقيت ضمن قاموس المعارضة. إلا ان هذه الشورى وهذا العدل لم يتخذا الطابع المؤسساتي الأمر الذي جعل قوى المعارضة تتجاهل تلك المفاهيم حين تسيطر على السلطة السياسية. ويشكل قمع المعتزلة وفكرهم وقبلهم اضطهاد الإمام أحمد بن حنبل ومحنته أيام المأمون المعتزلي في قضية "خلق القرآن"، أحد الأمثلة على غياب المؤسسات الضامنة لسياسة العدل والتسامح مهما تبادلت قوى المعارضة وقوى السلطة المواقع. وعلى هذا، لم تقترب الشورى من المعنى السياسي لكلمة "ديموقراطية" بالمفهوم المعاصر، ولم ترقَ إلى علاقة حاكم بمواطنين، ناهيك عن غياب مبدأ فصل السلطات عن المجال السياسي الإسلامي.

أدى غياب الطابع المؤسساتي للشورى إلى تحولها لاحقاً إلى مبدأ شكلي يُلتف عليه ويُستغل لإسباغ الشرعية على أنظمة الحكم. ولعبت "الشخصانية" دور المؤسسات السياسية، ما يجعل القرار السياسي يصنع داخل أطر ضيقة وبقيت الكاريزمية والسيرة الذاتية للحاكم مصدراً لشرعية أنظمة الحكم.

بعد دخول الأزمة عامها الرابع

جيل سوري يخرج من العملية التعليمية إلى مهب الريح

■ فيكتوريوس بيان شمس

دخلت الأزمة السورية عامها الرابع حاملة معها الكثير من المآسي التي ما كان متوقّعاً بحال من الأحوال الوصول إليها. ففي بداية الثورة، كانت غالبية الشعب السوري تعتقد أن الأزمة قد لن تمتد لأكثر من أشهر، أو عام على أبعد تقدير، فكانت حسابات الحقل بعكس حسابات البيدر. تعقّدت المسألة، وبدأت تأخذ أبعاداً إقليمية ودولية، ممّا انعكس على حياة الشعب السوري بداية، ثم شعوب الإقليم التي تأثّرت بمأساة بدأت تداعياتها تتعاظم لتطالهم.

تتجسّد إحدى أبرز وجوه المأساة السورية في مسألة التعليم، بحيث بدأ النظام يمارس سياسة ضرب التعليم الرسمي قبل الثورة بسنوات. فبدأ العمل على الانحدار بمناهجه، إن عبر تسطيحها، أو عبر تعقيدها. في وقت كانت المدارس الخاصة قد بدأت بالانتشار على نطاق واسع، وبشكل مكثّف. يُضاف إلى المدارس الخاصة، العمل على خصخصة التعليم الجامعي، والتي بدأت بإنشاء قطاعي التعليم "الموازي" و"المفتوح" بأقساط عالية، لمن لا يستطيع المفاضلة بسبب تدنّي علاماته للانتساب إلى الجامعات الحكومية. فبدأت تنشأ الجامعات الخاصة، ذات الأقساط الفلكية. بهذا، أصبح الفرز الطبقي داخل القطاع التعليمي واضح: التعليم لمن يملك المال.

مع بداية الثورة السورية، والتي اندلعت شرارتها في إحدى المدارس الرسمية في محافظة درعا على خلفية كتابة تلامذتها عبارتهم الشهيرة: "الشعب يريد إسقاط النظام"، لم تتوانَ أجهزة المخابرات في استخدام المدارس والمرافق العامّة الأخرى كمراكز احتجاز وتوقيف وتعذيب. هذا في الأشهر الأولى من الثورة، لكنها في مرحلة لاحقة، بدأت باستخدامها كثكنات عسكرية لأجهزة المخابرات، وإلى أن وصلت في المرحلة الأخيرة لتدميرها بعد أن أصبحت في مناطق خارجة عن نطاق سيطرتها.

في أيار 2013، أعلنت منظّمة "اليونيسيف" عن أن عدد المدارس المدمّرة قد بلغ (2960) مدرسة من أصل (21.000) في عموم سوريا. ثم في أيار 2014، أعلنت جريدة "البعث" التابعة للنظام بأن عدد المدارس المدمّرة بشكل كلّي قد بلغ الثلث (7000) مدرسة.

إلا أن بقاء ثلثي المدارس على حالها، لا يعني بحال من الأحوال أن العملية التعليمية فيها جارية بشكلها الطبيعي والاعتيادي، فأغلب هذه المدارس متوقّفة عن العمل بسبب سوء الأوضاع الأمنية في البلاد، إضافة إلى الكثير من الجامعات.

عدا ذلك، فإن نصف السكان، أي ما يعادل (10 ملايين) نسمة، أصبحوا مهجّرين داخلياً وخارجياً. هذا يعني أن مدارس الداخل التي نجت من التدمير، فقدت عدداً كبيراً جدّاً من طلابها الذين أصبح من المتعذّر عليهم العودة إليها، وهي منقسمة بين منطقتين، واحدة تحت سيطرة قوات النظام، والأخرى خارجها، وهو ما يزيد المسألة تعقيداً بالنسبة لنوعية المناهج والشهادات الدراسية والكوادر التعليمية.

إلا أن مأساة المسألة التعليمية في الداخل ليست إلا جزءاً من المشكلة، فالطلاب السوريون الذين اضطروا للجوء مع أهاليهم إلى دول الجوار، يعانون هذا العالم (2014) بسبب تزايد أعدادهم من احتمال حرمان عدد كبير منهم من التعليم. فقد بلغ عدد الذين بقوا خارج مدارسهم في الأردن عام 2013 حوالي (60 ألف) تلميذ سوري بحسب "اليونيسف"، قسم كبير منهم بحاجة لعلاج نفسي مكثّف لما عانوه وعايشوه وشاهدوه.

وفي بداية العام 2014 أعلن وزير التربية الأردني محمد الذنيبات، أن عددهم قد يرتفع هذا العام ليصل إلى (140 ألف) طالب، وهذا يفوق قدرة الأردن الاستيعابية، والتي ستعاني من مسألة التمويل بحسب الوزير المسؤول الذي اعتبر أن الأردن يتحمّل بطبيعة الحال أعباء تعليم الطلاب الفلسطينيين.

والحال في لبنان ليس بأفضل، فقد استوعبت المدارس اللبنانية العام الماضي 2013 حوالي (100ألف) طالب، قامت "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" بتغطية نفقاتهم، إلا أن عددهم قد يصل هذا العام لأكثر من (400 ألف)، وهو ما يفوق قدرة لبنان الاستيعابية بحسب وزير التربية الياس بوصعب. ويزيد الأمور سوءاً، أن المفوضية ستغطي هذا العام نفقات (90 ألف) طالب فقط، فيما سيلتحق (60 ألف) طالب بالمراكز الاجتماعية أو الجمعيات والمراكز التعليمية التي جرى افتتاحها في عدد من المخيمات. هذا يعني ببساطة، أن هنالك حوالي (250 ألف) طالب سوري مهدّدون بالبقاء خارج مدارسهم هذا العام.

المريب في هذه المأساة، أن النظام السوري، وباستثناء المدارس الواقعة تحت سيطرته المباشرة، لم يبد أي استعداد للتعاون مع أي جهة على هذا الصعيد، بحيث تخلّى عن كامل مسؤولياته تجاه جيل كامل منكوب. لا بل أكثر من ذلك، فإن عدد كبير من مؤيّديه يعانون تماماً كما يعاني مجتمع الثورة، خاصة وأن عدد كبير منهم اضطر لترك البلاد بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي ما عادت تميّز بين ثائر وموالٍ أو حتى محايد.

من جهة ثانية، وعلى غرار النظام، يبدو "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، وكأنّه غير معني في المسألة، فباستثناء بعض المدارس في الشمال السوري، والمخيمات التركية، لا يبدو له أي أثر في مناطق أخرى، كمناطق درعا على سبيل المثال، وهي مناطق خارج سيطرة النظام منذ أكثر من عام، مع أن التواصل مع منطقة الجنوب عبر الأردن يعد أمراً في غاية السهولة، ناهيك عن أن الحد من الهدر والفساد في إدارات وهيئات "الائتلاف"، كفيلة بتغطية جزء مهم في مسألة التعليم.

دخلت الأزمة عامها الرابع، وهذا يعني بناء على ما تقدّم، أن هنالك عدد هائل من أطفال سوريا مازالوا خارج مدارسهم، أي أن جيلاً كاملاً بلا تعليم في بلاد مفتوحة على احتمالات متعدّدة لا تنبئ بخلاص قريب، بل تدلّل على إعادة البلاد عصوراً إلى الوراء، وهو ما يطرح سؤالاً محورياً: من المستفيد من تجهيل جيل بأكمله، في بيئة حرب متوحّشة؟ لكنه في الوقت ذاته يجيب على السؤال الأهم: كيف، وفي أي بيئة يُصنع الإرهاب؟.

الحوثيون يفرضون واقعاً جديداً على اليمن وأمن الخليج

احتفل الحوثيون بسيطرتهم على العاصمة صنعاء في جمعة «النصر»، وذلك بعد أن حاصروها لما يقارب الشهر، وبعد اشتباكات مع مقاتلين من القبائل، ذهب ضحيتها أكثر من 270 شخصاً.

وأثارت سيطرة الحوثيين على العاصمة العديد من الأسئلة حول مستقبل اليمن من جهة، ومستقبل الأمن في منطقة الخليج العربي، خاصة أن الحوثيين يتلقون دعماً من قبل إيران، ما يجعل من الوضع اليمني ساحة صراع جديدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحاول إيران الاستفادة من هشاشة الأوضاع القائمة.

اليمن الذي شهد واحدة من انتفاضات الربيع العربي لم يعرف طريقه إلى الاستقرار، وربما تكون الأمور فيه مرشحة إلى مزيد من التصاعد، ويقول مراقبون إن اليمن قد يدخل في حرب أهلية إذا لم يتم تدارك الأوضاع فيه.

هذا ودعت الرئاسة اليمنية الحوثيين إلى الانسحاب من المدن، خاصة أن مسلحيهم قاموا بالعديد من المداهمات لبيوت رموز يمنية، بالإضافة إلى انتهاكات متعددة.

وكانت نقابتا الصحفيين وهيئة التدريس بجامعة صنعاء قد اتهمتا الحوثيين وما وُصف بميليشيات قبلية متحالفة معها بارتكاب انتهاكات.

وقالت تقارير إن اشتباكات اندلعت في محافظة إب بين منتسبين لجماعة أنصار الله الحوثية وأتباع مأمون حاتم، أحد قادة تنظيم «القاعدة» في اليمن.

ووقعت الاشتباكات خلال جنازة الشيخ محمد جار الله السفياني، أحد وجهاء منطقة بيت السفياني في السدة في محافظة أبين، وسط اليمن.

ويعتقد بأن حاتم أحد أبرز قادة «القاعدة»، وينظر إليه على أنه المتحدث باسم تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

وكانت تقارير صحفية أجنبية قد نقلت عنه أخيراً تصريحات يبشر فيها بقدوم تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المعروفة باسم «داعش»، إلى اليمن.

واتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي يوم الجمعة الماضي الحوثيين بخرق اتفاق السلام المبرم بوساطة مبعوث الأمم المتحدة لليمن، جمال بن عمر.

وفي كلمة إلى الشعب اليمني، قال هادي «الطريقة المشروعة لتنفيذ هذا الاتفاق هو الاعتراف بسلطة الدولة على البلاد كلها وخاصة صنعاء.»

وأضاف « تسوية الحسابات بالقوة وأعمال الانتقام لن تنبي دولة.»

وتساءل هادي «هل مكافحة الفساد وبناء الدولة يأتي عبر نهب المنازل والقواعد العسكرية ومؤسسات الحكومة؟».

كما اتهم بن عمر الحوثيين بـ «نهب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من معسكرات الجيش في صنعاء وسحبها باتجاه محافظة عمران.»

وطالب المبعوث الدولي الحوثيين بتنفيذ بنود الاتفاق.

غير أن الحوثيين أعلنوا أنهم لن يسحبوا مسلحيهم من العاصمة إلا بعد تشكيل الحكومة.

ووقعت الرئاسة اليمنية والحوثيون وأحزاب يمنية الأحد الماضي على اتفاق لإنهاء الاقتتال، يشمل تشكيل حكومة يشارك فيها الحوثيون.

لكن، الكثير من المعطيات السياسية والعسكرية في اليمن تشير إلى أن الأزمة اليمنية أبعد ما تكون عن إيجاد حل قريب.

العراق : تحديات الأمن والشرعية وملف الأكراد

تقف العديد من العقبات في وجه الحكومة العراقية الجديدة بزعامة العبادي، فقد أتى العبادي بعد أن كانت الدولة العراقية بحد ذاتها قد شهدت انهياراً في مفاصل مختلفة، وفي مقدمتها قطاعي الجيش والأمن، ومن هنا يبدو مصدر التشكيك الرئيس في قدرة العبادي على استعادة هيبة الجيش التي تعرضت إلى ضربة كبيرة بعد فرار القوات العراقية من الموصل أثناء اقتحام «داعش» لها في يونيو/ حزيران الماضي.

وكان جون كيري وزير الخارجية الأميركية قد أكد، خلال زيارته الأخيرة المفاجئة لبغداد، على أهمية أن تضم الحكومة العراقية مختلف المكونات العراقية «حكومة عراقية جديدة وشاملة يجب أن يكون المحرك من استراتيجيتنا العالمية ضد الدولة الإسلامية».

لكن، التشكيك بقدرة العبادي وحكومته يبدو أمراً طبيعياً في ظل ما آلت إليه الأوضاع العراقية، والسؤال هو : كيف يمكن للعبادي أن يواجه التحديات التي فرضها «داعش» في ظل مؤسسات ضعيفة؟ والإجابة بحسب العبادي هي تشكيل قوات حرس وطني من العراقيين السنة في المحافظات التي سيطر عليها «داعش»، لكن، ما زال مبكراً بحسب المحللين أن يعوّل على هذه القوة الجديدة في مواجهة «داعش»، خاصة أن بناء هذه القوة سيحتاج إلى وقت طويل (التقديرات الأولية أنها ستأخذ ما يقارب العام).

والمسألة، لا تتوقف فقط على إعادة تأهيل قوة وطنية إلى جانب الجيش العراقي، وإنما على جملة من القضايا المتعلقة بمؤسسات الدولة التي ينخرها الفساد الذي استشرى خلال ولايتي حكم نوري المالكي.

وتأتي مسألة الشرعية في واجهة المشكلات التي ستبقى تشكل تحدياً أمام حكومة العبادي، فخلال الأعوام من 2008 ولغاية 2014 فقد العراقيون ثقتهم بالحكومة بوصفها حامية مصالح جميع العراقيين، وهو ما أثر تالياً على علاقات المكونات العراقية ببعضها البعض، خاصة أن العشائر التي شكلت الصحوات للقتال ضد عناصر «القاعدة» سرعان ما شعرت بالخذلان من حكومة المالكي، حيث تم الانقلاب عليها من قبله.

من جهة أخرى، فإن العلاقة مع إقليم كردستان التي اتسمت بالتوتر خلال عهد المالكي لن يكون بالإمكان حل الكثير من تشابكاتها وتعقيداتها بسهولة، فإقليم كردستان يراقب الوضع العراقي، وهو يأمل في نضوج العوامل التي تجعل من انفصاله بشكل نهائي أمراً مفروغاً منه.

الأسس الرئيسية لظاهرة ما بعد الحداثة

د. عبد الله تركماني (*)

عمل فني للباكستانية شازيا إسكندر

تشكل حركة ما بعد الحداثة أحد مظاهر ثقافة مجتمع المعرفة، فما هي أسسها الرئيسية التي لها آثار عميقة في مناهج بحث العلوم الاجتماعية والإنسانية:

(1)– تسعى حركة ما بعد الحداثة لتحطيم الأنساق الفكرية الكبرى المغلقة التي عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات، على أساس زعمها أنها تقدم تفسيراً كلياً للظواهر، وأنها ألغت حقيقة التنوع الإنساني، وانطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها.

(2)– هناك في مشروع الحداثة تقابل بارز بين فئتين: الذات والموضوع. وتعود حركة ما بعد الحداثة، في جانبها التشكيكي، إلى إلغاء الذات الحديثة، إذ يرى المفكرون ما بعد الحداثيين أنّ الذات من اختراع المجتمع الحديث، وهي إحدى نتائج عصر التنوير والعقلانية. والمفاهيم الحديثة، سواء أكانت علمية أم كانت سياسية، كلها تفترض ذاتاً مستقلة، وإذا ألغيت الذات فمعنى ذلك إلغاء تلقائي لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها.

(3)– لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة وجديدة حول التاريخ والجغرافيا. ففيما يتعلق بالتاريخ كعلم مستقل، أو كمدخل لكثير من العلوم الاجتماعية، تريد الحركة أن تنزله من موقعه وتقلل من أهميته ومن كثرة الاعتماد عليه. فالتاريخ، في رأي مفكري ما بعد الحداثة، اختراع للأمم الغربية الحديثة، قام بدوره في قمع شعوب عالم الجنوب والمنتمين إلى حضارات أخرى غير غربية. والتقليل من أهمية التاريخ يُرَدُّ إلى فكرة أساسية مفادها أنّ الحاضر الذي نعيشه، باعتباره نصاً، ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا. وليس التاريخ مهماً إلا بقدر ما يلقي الضوء على الأحوال المعاصرة.

ومن ناحية أخرى، فإنّ حركة ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن، إذ يرفض أصحاب الحركة أي فهم تعاقبي أو خطي للزمن. فهذا الفهم للزمن يعده هؤلاء المفكرون قمعياً، لأنه يقيس ويضبط كل أنشطة الإنسان، وهم يقدمون مفهوماً آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال وبالفوضوية. ويستخدم الباحثون من أنصار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم عن الزمن لكي يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية، فهم يضعون العلاقات الدولية ما بعد الحداثية في موضع يطلقون عليه «اللامكان».

(4)– هناك لحركة ما بعد الحداثة أفكار عن دور النظرية، وعن نفي ما يطلقون عليه «إرهاب الحقيقة «. وهم يعدّون السعي إلى الحقيقة، كهدف أو كمثال، أحد سمات الحداثة التي يرفضونها. والفكرة الجوهرية هنا أنّ الحقيقة يكاد يكون من المستحيل الوصول إليها، فهي إما أن تكون لا معنى لها أو أن تكون تعسفية. والنتيجة واحدة، فليس هناك فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويهاً للحقيقة. ومن هنا ترفض الحركة أي زعم باحتكار ما يسمى «الحقيقة»، لأنّ في ذلك إرهاباً فكرياً غير مقبول.

ومن ناحية أخرى ترفض حركة ما بعد الحداثة النظرية الحديثة، في زعمها إمكان سيطرة نظرية واحدة على علم بكامله أو على تخصص بأسره. وتريد تقليص دور النظرية واستبدالها بحركة الحياة اليومية، والتركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات المحلية، تلافياً لعملية التعميمات الجارفة التي تلجأ إليها النظريات، الأمر الذي يؤدي – عملياً – إلى تغييب الفروق النوعية، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

(5)– لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة في مجال مناهج البحث، وتشمل هذه الأفكار كثيراً من المقولات عن الحقيقة والسببية والتنبؤ والنسبية والموضوعية ودور القيم في البحث العلمي، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدثي، وعن مستويات الحكم ومعايير التقويم.

وهكذا، تتقدم حركة ما بعد الحداثة نافية الحداثة ومعلنة رفضها لكل أسسها وأصولها، فالحداثة كانت «إمبريالية وذات نزعة ذكورية متمركزة» في حين أنّ ما بعد الحداثة «ترفع راية التحرر».

إنّ المجتمع ما بعد الحداثي يبدو أشبه بمجتمع الخدمة الذاتية، والإغراء فيه بمثابة مسار شامل، ينزع إلى تنظيم الاستهلاك والمنظمات والإعلام والتربية والأخلاق، وهكذا جاءت علاقات الإغراء بديلاً عن علاقات الإنتاج. إنه يتجه نحو الحد من العلاقات السلطوية والزيادة في الخيارات الخاصة وفي منح الأولوية إلى التعددية، والازدراء من القيم الكبرى والغائيات التي تنظم العلاقات في الأسرة والعمل وغيرها، ويعمم السلبية بوصفها القيمة الوحيدة التي يسعى الجميع لتحقيقها مما ينتهي بالمجتمع إلى حالة من التذرر والقلق والتشاؤم.

ومهما كان أمر الحركات الفكرية المختلفة، بما فيها حركة ما بعد الحداثة التي قد لا تعنينا كثيراً في العالم العربي على اعتبار أننا لم ننخرط في عمق الحداثة أصلاً، فمن المؤكد أنّ تنمية منظومة تكنولوجيا المعلومات ودمجها العضوي في مؤسساتنا التعليمية ومجتمعاتنا تشكل حاجة ملحة في عصر مجتمع المعرفة. مع العلم أنّ هذه المنظومة تحمل في طياتها قيماً معرفية وثقافية هامة، إنها القيم المتصلة بالحاضر والمستقبل، إنها الروح الوثابة والمنهج النقدي الذي يستفز ركوننا إلى المسلمات الموجودة، ويحثنا على مراجعتها وإعادة النظر فيها.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي